

القوانين والأنظمة

نظام

« شأن القادمين الى اماره شرقي الاردن من سوريا والعراق او بلاد اخرى »
 « يعلن عنها بانها موبوءة بداء الجدري »
 « صادر بموجب المادة الثانية من قانون الحجر الصحي المنشور في »
 « المجلد ١٣٠ من الجريدة الرسمية »
 « بسبب انتشار داء الجدري في سوريا والعراق »

١- على جميع المسافرين القادمين الى شرقي الاردن من سوريا او العراق او بلاد اخرى يعلن عنها في الجريدة الرسمية انها موبوءة بداء الجدري ان يخضعوا للمراقبة الطبية لمدة اربعة عشر يوما من تاريخ مغادرتهم البلاد المذكورة بموجب التعليمات التي وضعتها وتضمن مديريه الصحة بهذا الشأن .
 ٢- يطعم كل من المسافرين بالطعم الواقي لهذا الداء الا اذا كان حاملا شهادة من مرجع صحي رسمي يتضمن انه اجرى له هذا التطعيم خلال الخمس سنوات الاخيرة .

٣- يحجز المصاب او المشبه بالاصابة بداء الجدري في المكان والمدة التي تقررها دائرة الصحة وتجري التبخيرات والتطهيرات المطلوبة .
 ٤- كل من يخالف اية مادة من مواد هذا النظام يعاقب بموجب المادة الثالثة من قانون الحجر الصحي الصادر في ٨ ذي القعدة ١٩٤٤ و ١٩ مائس سنة ١٩٢٦

١٩٢٨-٢-١

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي النضادة ناظر العدلية رئيس النظار
 ادیب رضا توفیق (غائب) ابراهيم (غائب) حسن خالدا بوالهدی

الشرق العربي

الجريدة الرسمية لآماره شرقي الاردن

عمان : يوم الاربعاء في ٢٤ شعبان سنة ١٣٤٦ هـ وفي ١٥ شباط سنة ١٩٢٨

الفقه

قانون افراد الجيش العربي الاضافيين والخصوصيين لسنة ١٩٢٨

١- انخفاض اجرة البريد الداخلية عن الصحف

٢- موضوع اضافة للمادة الثامنة من قانون تعديل قانون المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧

نظام موضوع تعديلا لنظام الاشغال العمومية الطفيفة الجديدة الموضح في ٧ شباط ١٩٢٧ نسبة اكرامية تعداد المواثي

نظام موضوع ذيل للنظام الموضح في ١ - ٢ - ١٩٢٨ في شأن القادمين الى اماره شرقي الاردن من سوريا والعراق او بلاد اخرى يعلن عنها انها موبوءة بداء الجدري

نظام في اصول المحاكمات الجزائية ٤ قانون تعديل المادة ١٢ من قانون المكوس لسنة ١٩٢١ ، قانون التعديل الثاني لقانون الجمارك لسنة ١٩٢٨ ٤ قانون المحكمة الخاصة لقرار ابي عبيده

« بلاغات رسمية »

الاصول الجديد في توزيع الجريدة الرسمية ، اخراج الاجانب ، ايام الاعياد الرسمية ، البازين الموجود في احواض السيارات التي تدخل فلسطين ، اوقات الدوام في شهر رمضان المبارك

تعليمات صادرة عن مصلحة الجمارك والمكوس بمقتضى قانون البندول لسنة ١٩٢٧

اعلان بشأن الرسوم التي يجب استيفاؤها عن جوازات السفر

اعلانات من الدوائر الرسمية ، قرارات انهاء ، خلاصات حكم

جدول الامراض السارية الشهري ، جداول الامراض الويالية

القوانين والانظمة

قانون

افراد الجيش العربي الاضافيين والخصوصيين لسنة ١٩٢٨

١ - يسمى هذا القانون قانون افراد الجيش العربي الاضافيين والخصوصيين

لسنة ١٩٢٨ ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢ - (١) اذا قدم طلب في اية حالة لاستخدام افراد الجيش العربي في وظائف

خصوصية يجوز لقائد الجيش العربي بموافقة سمو الامير المظفر ان يمنح

اناسا لاثنتين يكونون كافراد اضافيين للجيش العربي ليقوموا بتلك الوظائف

الحلوصية فقط

(٢) يعد الاشخاص المندوبون على هذه الصورة في جميع المقاصد من

افراد الجيش العربي ويكونون تابعين لجميع احكام قانون الجيش العربي لسنة

١٩٢٧ فيما يتعلق بالنظام والصلاحيات والاستثناءات

(٣) على كل من يطلب خدمة (استخدام) هكذا افراد اضافيين من

الجيش العربي ان يقوم بدفع رواتبهم وثمان دلايسهم الرسمية وغيرها من

التفقات التي يقرر قائد الجيش لزومها وتدفع سلفا هذه الرواتب والتفقات

الى مدير الخزينة عن كل ثلاثة اشهر على انه يجوز اتخاذ تدابير خصوصية

لدفع رواتب افراد كهذه من الجيش العربي الموجودين في خدمة احدى

البلديات

(٤) كل من كان في خدمته هكذا افراد اضافيين من الجيش العربي

ويرغب توقيف هذه الخدمة فعليه ان يعلم قائد الجيش قبل شهر واحد

على انه يجوز لقائد الجيش ان يستغني عن هذا الاعلان اذا لم ير ضرورة الى ذلك

(٥) لا يحق لاي فرد من افراد الجيش العربي الاضافيين ان يطالب باية تخصيصات عائدة الى الجيش العربي او راتب تقاعد او كفالة

(٦) على كل من يجند كاحد افراد الجيش العربي الاضافيين ان يوقع على ورقة اقرار على النموذج المعين بنظام (بانظمة) ويكون تابعا لاحكام المادتين ١٠ و ١١ من قانون الجيش العربي لسنة ١٩٢٧

٣ - عند ما يطلب شخص ما استخدام افراد الجيش العربي الاضافيين في محله او بجواره بسبب مأتم او حفله او وليمة (عيد) فيحق لقائد الجيش العربي ان يوفدهم اليه على ان تدفع اجورهم التي تعين بنظام

٤ - (١) متى ظهر تجمع غير قانوني او فتنة او اخلال في الامن او كان ثمة سبب معقول للتخوف من وقوعه وكان عدد افراد الجيش القائمين عادة في حفظ الامن غير كاف لذلك وللحفاظ على الاهلين وصيانة الاموال في ذلك المكان فانه يحق لاي ضابط من الجيش العربي ان يطلب الى اقرب متصرف او قائم مقام او قاضي صلح ان يبين بعضا من اهالي ذلك الجوار حسبما تقتضيه الضرورة ليقوموا بوظيفة افراد الجيش العربي الخصوصيين لمدة وضمن حدود تعين ضرورية وعلى المتصرف او القائم مقام او قاضي الصلح ان يلبى هذا الطلب الا اذا كان لديه سبب مخالف لذلك

(٢) يعد افراد الجيش العربي الخصوصيين المعينون على هذه الصورة في جميع المقاصد من افراد الجيش العربي ويعطى لهم نفس الصلاحية والامتياز والوقاية التي يتمتع بها افراد الجيش العربي ويكونون مثلهم مرضيين وخاضعين لنفس النظام والسلطات التي يرض ويخضع لها افراد الجيش العربي كاحد افرادهم مع مراعاة احكام هذه المادة

(٣) كل شخص يعين كاحد افراد الجيش العربي الخصوصيين ان

يوقع حين تعيينه امام المتصرف او القائم المقام او قاضي الصلح او احد ضباط الجيش العربي اقرارا على النموذج المعين بنظام.

(٤) اذا تبين شخص ما كاحد افراد الجيش العربي الخصوصيين واهمل او رفض ان يقوم بوظيفته دون ان يكون لديه مذر كاف لإرفض اطاعة هكذا اوامر او تعليمات صادرة اليه للقيام بوظيفته يعرض نفسه بعد الادانة من قبل قاضي صلح لفرامة لا تزيد على الخمس ليرات فلسطينية او حبس لا يتجاوز مدته عشرة ايام عن كل اهل او رفض او عصيان.

(٥) يجوز لقائد الجيش العربي ان يضع انظمة بشأن استخدام افراد الجيش العربي الخصوصيين واجورهم واي شيء اخر يتطلب نظاما بموجب هذا القانون ويجوز له ان يغيره او يلغيه بعد وضعه.

عبد الله

٢٥ - ١ - ١٩٢٨

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر الدفلة رئيس النظار اديب رضا توفيق طارف العارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو المدي

قانون

اخفاض اجرة البريد الداخلية عن الصحف

لما كان من مقتضى المصلحة العامة ان يزيد انتشار الصحف في البلاد لما ينشأ عن ذلك من القوائد الاقتصادية والاجتماعية وبما انه لا بد لتحقيق هذه الغاية من اخفاض اجرة البريد الداخلية التي تستوفى عن الصحف الى حد معتدل فقد نظمت اللائحة المدرجة ادناه وتقرر الموافقة عليها ورفعها لتمام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقتضت بالتصديق العالي وضعت موضع التطبيق.

لائحة قانون اخفاض اجرة البريد الداخلية عن الصحف

المادة الاولى - يسمى هذا النظام (ذيل نظام اجور البريد لسنة ١٩٢٨) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة الثانية - تخفض اجور البريد الداخلية عن الصحف الى خمسين في المائة مقابل ثلاثة جنيهات تستوفى سنويا باسم رسم التسجيل.

عبد الله

١٨ - ١ - ١٩٢٨

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر الدفلة رئيس النظار (غائب) رضا توفيق (غائب) ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو المدي

قانون

موضوع اضافة المادة الثامنة من (قانون تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧)

المادة الاولى - يضاف النص التالي الى اخر المادة الثامنة من قانون (تعديل قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٢٧)

وعلى ضابط الشرطة او الدرك عند انجاز التحقيق الابتدائي ان يحول المحضر الى المدعي العام وهذا اما ان يامر بسوق المتهم الى المحاكمة واما ان يصرح بمنع محاكمته لعدم وجوب اسباب كافية.

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

عبد الله

٢٥ - ١ - ١٩٢٨

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر الدفلة رئيس النظار (غائب) رضا توفيق طارف العارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو المدي

نظام

مؤتمر تعديل النظام الاشتغال العمومية الطفيفة الجديدة المؤرخ في ١٧ شباط ١٩٢٧

١ - تعديل المادة الثانية من (نظام الاشتغال العمومية الطفيفة الجديدة)

كما يلي :

٢ - (تشكل في مركز كل لواء وفي عمان لجنة تدعى لجنة الاشتغال المحلية)

تعديل المادة الثالثة من النظام المبحوث عنه كما يلي :

(تتألف لجنة الاشتغال المحلية من الأعضاء الآتية اسماؤهم :

رئيس : متصرف اللواء (وفي عمان القائم مقام)

عضو : طبيب المركز

عضو : محاسب المركز

مستشار فني : مهندس اللاوا

٢٥ - ١ - ١٩٢٨

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظام

اديب رضا توفيق عارف العارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهادي

نسبه

اكرامية تعداد المواشي

بناء على ما ظهر من ان مصلحة الخزانة المالية تقضي بتزويل نسبة اكرامية تعداد المواشي

وتفتيشها فقد تقرر ان تكون النسبة المذكورة اربعة في المائة عن المواشي غير المكتومة وعشرين

في المائة عن المواشي المكتومة ورفع هذا القرار لسمو الامير الملكي المعظم حتى اذا افتقرن بالتعهد في

العالي وضع موضع التطبيق

٢٥ - ١ - ١٩٢٨

عبد الله

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظام

اديب رضا توفيق عارف العارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهادي

نظام

موضوع ذيل للنظام المؤرخ في ١ - ٢ - ١٩٢٨ في شأن القادمين

الى اماره شرقي الاردن من سوريا والعراق او بلاد اخرى

يعلن عنها انها موبوءة بداء الجدري

المادة الاولى - يعمل بالنظام المؤرخ في ١ - ٢ - ١٩٢٨ (المشور في العدد ١٧٩

المتاز من الجريدة الرسمية) المتعلق بالقادمين الى اماره شرقي الاردن

من سوريا والعراق او بلاد اخرى يعلن عنها بانها موبوءة بداء الجدري

من التاريخ الذي نشر فيه في الجريدة الرسمية ٥ - ٢ - ١٩٢٨

مدير المعارف محافظ الآثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر العدلية رئيس النظام

اديب رضا توفيق (غائب) ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهادي

نظام

في اصول المحاكم صدر بموافقة سمو الامير المعظم

اصول المحاكم الجزائية

١ - رغما عما هو مخالف لما جاء في اصول المحاكم الجزائية لا يجوز لاي

شخص ان يرافع في اية محكمة جزائية او يتوب عن ظنين بالوكالة الا

اذا كان الظنين حاضرا في المحكمة على انه اذا كان المتهم خارجا عن الاردن

او كان يستجيب عليه الحضور لسامح المحكمة لاسباب صحية فيجوز لاحد

افراد عائلته او احد اصدقائه ان يبين هذه المذرة الى المحكمة فاذا رأت

المحكمة ان العذر مقبول توجله المحكمة الى يوم اخر يبينه المحكمة ليتمكن

المتهم من الحضور

٢ - يعمل باحكام المادتين ١٧ و ١٨ من قانون تعديل قانون حكام الصالحين

لسنة ١٩٢٧ في الدعاوي الجزائية ايضا كما هي في الدعاوي الجنائية

٣ - يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

« عبد الله »

ناظر العدلية : حسام الدين

قانون

المحكمة الخاصة لنور ابي عبيده

بالنظر لوجود نزاع طال امده حول التصرف بقطعة الارض الكبيرة الواقعة في وادي الاردن والمعروفة بنور ابي عبيده ولادعاء عدة اشخاص وهيئات بوجود مصالح لهم في الاراضي المذكورة ولتعدد هذا الخلاف وما يتضمنه من اختلاف المصالح فقد وجد من المرغوب فيه تأليف محكمة خاصة تسمع وتفصل اية دعوى تكون معلقة او قد تقام فيما بعد بشأن الاراضي المذكورة جميعها او قسم منها وتقرر ما يلي :

١ - يسمى هذا القانون قانون المحكمة الخاصة لنور ابي عبيده لسنة ١٩٢٨
ويعدن به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

٢ - تولى محكمة خاصة تعرف بالمحكمة الخاصة لنور ابي عبيده من
رئيس وعضوين يعينون بامر خطي موقع من ناظر المدلية يصادق عليه
سمو الامير المعظم

٣ - اية دعوى بشأن اراضي غور ابي عبيده قد تكون معلقة عند العمل
بهذا القانون سواء اقيمت او تقام لدى المحاكم النظامية ام الشرعية فانه
يجوز اخالتها على المحكمة الخاصة المولفة بمقتضى هذا القانون بامر خطي
موقع من ناظر المدلية

٤ - انجازاً للغايات المتوخاة في هذا القانون تعتبر اراضي غور ابي عبيده
الاراضي المحدودة شمالاً اراضي عرب الوهادنة وجنوباً اراضي الكبد وشرقاً
جبال السلط وجبل عجلون وغرباً نهر الاردن

٥ - للمحكمة الخاصة الصلاحية بان تسمع وتفصل اية دعوى قد احيلت
عليها بمقتضى المادة الثالثة من هذا القانون وتكون احكامها مبرمة ويجوز
تنفيذها بنفس الطريقة التي تنفذ بها الاحكام الصادرة من المحاكم النظامية

٦ - على المحكمة الخاصة ان تطبق القوانين المرفوعة الاجراء عند وضع
هذا القانون وتطبق الاصول المدرجة في قانون المحاكمات الحقوقية المدنية

ويجوز للمحكمة الخاصة ان تستعمل الصلاحيات الممنوحة للمحاكم النظامية
بمقتضى قانون المحاكمات الحقوقية المذكور جميعها او بعضها

٧ - على المحكمة الخاصة عند اعطاء القرار في قضية ما ادخاله في اختصاص
المحاكم الشرعية ان تطبق القوانين الشرعية ومن اجل ذلك لما ان تستشير
في مسائل القوانين الشرعية المختلف عليها شخصاً او شخصين من المتعلمين
في الاحكام الشرعية اذا رأت انه من المناسب عمل ذلك الا انها ليست
مقيدة باتباع الرأي الذي حصلت عليه بهذه الصورة

٨ - يجوز لاي فريق احيلت قضيته على المحكمة الخاصة وفقاً لاحكام هذا
القانون ان ينيب عنه في المحكمة الخاصة محامياً او شخصاً آخر مفوضاً
بوكالة حسب الاصول ليحضر المحاكمة ويرافع عنه على انه لا يسمح لاي
من شخصين ان يحضرا بالنيابة عن اي الفريقين

٩ - الرسوم التي يجب استيفاؤها في الدعاوي المحولة على المحكمة الخاصة
هي الرسوم المذكورة في القوانين والانظمة المتعلقة برسوم المحاكم في
الدعاوي الحقوقية

١٠ - اذا لم يتمكن رئيس المحكمة الخاصة او احد اعضائها من الحضور في
احدى الجلسات لاي سبب كان فانه يجوز لناظر المدلية بمصادقة سمو
الامير المعظم ان يعين شخصاً آخر ليقوم مقامه

١٢ - ٢ - ١٩٢٨

عبد الله

مدير المارف محافظ الاثار السكرتير العام مدير الخزينة وكيل رئيس النظارة والقاضي القضاة وناظر المدلية
اديب رضا توفيق عارف العارف ابراهيم بنسليم الدين

قانون

تعديل المادة ١٢ من قانون المكوس لسنة ١٩٢٦

بما ان نص في المادة الثانية عشرة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٢٦ لا يوافق الفرض المقصود من وضع هذه المادة بحيث انه يساعد على اعفاء البضائع الاجنبية بمجرد ورودها من الحجاز ونجد ولما كان المقصد من وضع المادة المذكورة هو اعفاء محصولات الحجاز ونجد دون ما يرد من البلاد المذكورة الى امارة شرقي الاردن من البضائع الاجنبية

فقد تقرر تعديلها على الشكل الوارد في اللائحة القانونية المثبتة ذيل هذا القرار ورفعها لمقام صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم حتى اذا اقترنت بالتصديق العالي وضمت موضع التطبيق

قانون تعديل المادة ١٢ من قانون المكوس الصادر في سنة ١٩٢٦

المادة الاولى - يسمى هذا القانون قانون تعديل المادة ١٢ من قانون المكوس لسنة ١٩٢٨
المادة الثانية - يستعاض عن المادة ١٢ من قانون المكوس الصادر في سنة ١٩٢٦ بالمادة الآتية :

البضائع المستوردة من بلاد غير سوريا
« تستوفي الرسوم المينة في التعريفة عن جميع البضائع المستوردة من بلاد غير سوريا وفلسطين سواء اكان استيرادها للامارة رأساً ام بطريق التوسط (ترانزيت) وتستثنى من ذلك محصولات الحجاز ونجد »

المادة الثالثة - يعمل بهذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

١ - ٨ - ١٩٢٨

عبد الله
مدير المعارف محافظ الاثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر المدلية رئيس النظائر
اذيب رضا توفيق طارف العارف ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو الهدى

قانون

التعديل الثاني لقانون الجمارك لسنة ١٩٢٨

يسمى هذا القانون (قانون تعديل الجمارك) لسنة ١٩٢٨
يستعاض عن الفقرة الثانية من المادة ٢٣ من قانون الجمارك بالفقرة التالية :

١ - اذا وجد نقص فيشرح ذلك في البيان واذا وجدت بضائع لم تذكر في البيان او (الفواتير) المرفقة به تعتبر تلك البضائع مهربة فتصادر كما يعاقب المرسل اليه بالعقوبة المعينة في المادة ٥١ من قانون الجمارك المذكور على انه اذا اقتنع المرسل اليه مدير الجمارك انه لم يتعمد غش الحكومة او التملص من دفع الرسوم الواجبة على تلك البضائع فلا تعتبر عندئذ البضاعة المذكورة غير ان المرسل اليه يدفع الرسوم الواجبة على تلك البضاعة مضاعفة الا اذا نسب مدير الجمارك قبول مبلغ عنها اقل من ذلك يستعاض عن المادة ٢٥ من قانون الجمارك المذكور بالآتية :

(١) ثمن البضائع المنطعم بأسعارها تعرفه بالنسبة المئوية من قبل دائرة المكوس ويقابل تلك الاثمان مع الاسعار المدرجة في البيان المقدم من قبل التاجر

(أ) اذا اختلف التاجر والمخمن على اسعار البضائع بحال الامر على مدير الجمارك لا عطاء القرار في هذا الشأن واذا لم يقبل التاجر بقرار المدير ايضا يدرج التاجر في البيان شرحاً يطلب به استيفاء رسوم الجمرك عينا وعندها تستوفي دائرة الجمرك الرسوم المستحقة عن البضائع المختلفة على تسعيرها بالنسبة المئوية عينا وتجب وفقاً لاسعار البضائع المدرجة في البيان . يجوز لدائرة الجمرك ان تختار ما تشاء من البضائع المختلفة عليها بما يعادل النسبة المئوية دون ان تكون مقيدة بوجه من الوجوه
(ب) اذا كان نوع البضاعة لا يساعد على اخذ كمية تعادل الرسوم المطلوبة فتأخذ دائرة المكوس اكبر كمية تقارب الكمية المطلوبة بقدر الامكان وتدفع ثمن الزيادة مع ضم يساوي عشرة بالمئة من ثمن الزيادة

(ج) عندما تكون البضاعة من قطعة واحدة تأخذها دائرة الجمرك مقابل الرسوم وتدفع الى التاجر قيمتها بموجب البيان مع ضم ما يساوي ١٠ بالمائة من قيمة البضاعة

يستعاض عن المادة ٣٨ من قانون الجمارك بالمادة التالية :

إذا وجد عند المراجعة ان الرسوم المستوفاة على اية بضائع تقل عن الرسوم المستحقة وكان هذا النقص ناشئاً عن خطأ حسابي او جهل التعرفة الجمركية اد اي سبب اخر يحصل النقص المذكور من التاجر وللجمرك الحق في طلب هذه النواقص خلال ثلاث سنوات من تاريخ المعاملة

وكذلك اذا وجد ان رسوم الجمارك المستوفاة تزيد عن الرسوم المستحقة فانه يحق لتاجر ان يطلب في اي وقت خلال ثلاث سنوات من تاريخ المعاملة استرداد قيمة الزيادة

تضاف الفقرة التالية الى اخر المادة ٥٨ من قانون المكوس لسنة ١٢٧ اي شخص اتهم بجريرة بموجب هذا القانون يجوز ان يطلب اليه ان يقدم كميلاً يضمن حضوره للمحاكمة والا فيوقف حتى تذهب القضية

١٢٨ - ٢٠٠٥

عبد الله

مدير الممارف محافظ الاثار السكرتير العام مدير الخزينة قاضي القضاة وناظر الدلية رئيس النظار اديب رضا توفيق ابراهيم حسام الدين حسن خالد ابو المدي

نظام

في اصول المحاكم

صدر بموافقة سمو الامير المعظم

محكمة صلح معان

تشمل صلاحية قاضي صلح معان مقاطعة العقبة

عبد الله

ناظر الدلية : حسام الدين

بلاغات رسمية

من فخامة رئيس النظار

الاصول الجريد

في توزيع الجريدة الرسمية

لتبع بعد الان الطريقة الاتية في ارسال الجرائد الرسمية الى الموظفين :

ترسل كافة الجرائد المائدة للموظفين برزمة واحدة الى متصرف اللواء او قائم المقام الذي يقوم بواسطة ديوانه بتأمين إيصال الجريدة الرسمية الى الموظفين ويستحصل توافقهم على قائمة ترسل الى رئيس كتاب رئاسة النظار

بهذه المناسبة ارجوان يعلم كل موظف ترسل اليه الجريدة الرسمية بمكاناته مسوول عن الاحتفاظ بها في ديوانه . وانه ملزم بتسليمها عند انفصاله من وظيفته الى خليفه وان الجريدة الرسمية التي ترسل للموظفين غير الذين يدفعون اشتراكا خصوصيا ملك للحكومة وان ضياع اية نسخة عنها او احتفاظ الموظف بها لنفسه داع للمسؤولية

٢ شباط سنة ١٩٢٨

اخراج الاجانب

صدرت ارادة صاحب السمو الملكي امير البلاد المعظم بالموافقة على قرار محكمة عمان البدائية باخراج محمد بن الحاج علي سويد من اماره شرقي الاردن استنادا الى البند الاول من المادة الخامسة من قانون الاجانب

١٢٨ - ١ - ٣٠

اخراج الاجانب

صدرت المطاعة بالموافقة على ما قرره محكمة عمان الصلحية من الترمسية باخراج (عبد الباري بن محمد احمد المصري) من اماره شرقي الاردن بعد ان يكمل مدة عقوبة السجن المحكوم بها عليه استنادا الى البند الاول من المادة الخامسة من قانون الاجانب

١٢٨ - ٢ - ٢٤

ايام الاعياد الرسمية

قد اضافت الحكومة اليومين التاليين الى ايام الاعياد الرسمية لدى الحكومة

التاريخ	عدد الايام
المعراج النبوي	٢٧ رجب
رأس السنة الهجرية	١ محرم

البنزين الموجود في احواض السيارات التي تدخل فلسطين

قد اصدرت الحكومة الفلسطينية تعليمات التفت بموجبها استيفاء رسوم التوريد عن البنزين الموجود في احواض السيارات التي تدخل الى فلسطين من شرقي الاردن

اوقات الدوام في شهر رمضان المبارك

بسبب دنو حلول شهر رمضان المبارك رأيت ان تكون ساعات العمل في دوائر الحكومة خلال الشهر المذكور كما يلي :

من الساعة ١٠ : ١٠ صباحاً

الى الساعة ٣ : ١ بعد الظهر

موظفوا الجيش العربي والشرطة والبرق والبريد يتبعون ساعات الدوام التي يبينها لهم رؤسائهم

تعليمات

صادرة عن مصنعة الجمارك والمكوس بمقتضى قانون البندول لسنة ١٩٢٧

بعد موافقة نظارة المالية وعملها بالسلطة التي خولتها بمحكمة الفقرة (١١) من المادة ٢ والفقرات (١٤ ب، ج، د)، من المادة ٤ والمادة ٨ من قانون البندول قد قررت ما يأتي :

١ - يجب استعمال نوع واحد من البندول للتبغ واللغائف (السجائر) على ان يكون لونه ازرق قائما والكتابة بيضاء ويكون بطول ١٨ سنتيمترا وعرض سنتيمترين :

٢ - يلصق البندول على الاوعية بصورة محكمة بحيث يستحيل فتحها واخراج محتوياتها دون تمزيق البندول ويجب ان يجري الاصاق من قبل التجار وتحت مراقبة الجمارك

٣ - يجب ان تكون الاوعية مصنوعة من الكرتون او الورق ومحكمة الاقفال وان يكون مطبوعا عليها اسم صانعيها بوضوح ويشمل هذا الحكم التبغ واللغائف المصنوعة في داخل البلاد والمستوردة من الخارج على السواء

ومدير الجمارك بناء على طلب كتابي من المستورد ان يوافق على استعمال تلمب من التبغ للتبغ المفروم المستعمل للغلايين واللغائف

٤ - تكون وحدة البيع وعاء واحدا ملصقا عليه البندول ولا يجوز في حال من الاحوال لاي بائع بالفرق ان يفتح وعاء ويبيع محتوياته

٥ - يجب على البائع بالفرق عند تسليم المشتري وعاء ملصقا عليه البندول ان يبطل البندول فاصا اياه في عرض منتصفه تماما بحيث تبقى العلبة محتومة بالبندول

٦ يجب ان لا يزيد الوزن الصافي للتبغ الموضوع في وعاء واحد على ٢٠٠ غرام من التبغ لمصنوع في داخل و ١٠٠ غرام من التبغ الذي يستورد من الخارج . اما عدد اللغائف في العلبة الواحدة فيجب ان لا يزيد على المائة سواء اكانت مصنوعة في الداخل ام مستوردة من الخارج ويجب ان يكون حجم العلبة في جميع الاحوال قابلا لاصاق البندول عليها بسهولة واحكام لمدير الجمارك (بناء على طلب كتابي من المستورد) ان يوافق على استيراد اوعية تحتوي على اكثر من الوزن الصافي المذكور سابقا ٨ - ٢ - ٩٢٨ مدير الجمارك والمكوس
تورنر

موافق مدير الخزينة
ابراهيم

اعلان صادر من محكمة بداية حقوق عات

الى اوديسفس ميخائيليس من تبة الحكومة البريطانية ومن فبرض والى خرمابوس اشيل من الحكومة اليونانية : يقتضي حضوركم لمحكمة عات الابتدائية يوم الثلاثاء المصادف ٢٨ شباط ٩٢٨ الساعة ٣٠ - ١١ زوالية للنظر في الدعوى التي اقامها عليكم موريس الروماني فاذا لم تحضر او ترسلوا وكلاءكم تترى الدعوى بحكم غيابها ٥ - ٢ - ٩٢٨

اعلان من قيادة الجيش العربي

ليكن معلوما لدى الراغبين بالاقدام في سلك الجندية في الجيش العربي بانه لا يوجد محلات شاغرة في الوقت الحاضر وعندما يراى تجنيد احد ما في المستقبل فسيعلن عن ذلك في جميع الاولوية والاقضية . لهذا نرجو من المراجعين بهذا الشأن ان لا يصرفوا اوقاتهم في المراجعات حيث لا فائدة من ذلك . قائد الجيش العربي امير اللواء
٩٢٨ - ٢ - ٦
فريدريك بيك

اعلان

كان وضع بالزاد العلني كامل كرم العنب الواقع باراضي المصلا المحدود شرقا كرم عواد الحداد وقامه طريق شمالا ملك ورثة عبد الرحمن القرعي غربا طريق ساطاني جنوبا طريق فاصل ملك الحاج فوز النابلسي وقامه ملك اولاد عوده الحداد خاصة المديون خليل بن داود النجار من الساطا ايفاء للذمة المطلوبة منه الى صندوق المصرف الزراعي في السلط وقد تقرر من جانب الرئاسة حالتهم الاحالة الاولى على الطالب الاخير مامور المصرف الزراعي في السلط ببلغ قدره ثلاثون جنيها فلسطينيا فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال خمسة عشر يوما على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في المائة الى البديل المقرر مستصحباً التأمينات التقديرية القانونية وعليه صار اعلان الكيفية ٢٤ كانون ثاني ١٩٢٨

اعلان

كان وضع بالزاد العلني للبيع كامل كرم العنب الواقع باراضي زي المحدود شرقا اولاد الحاج حمد الله قطيش شمالا كرم اولاد الحاج حمد الله قطيش وخراب غربا طريق ساطاني جنوبا كرم حبيب السليمان بن سليمان العويس ومنور خاصة المديونة قدوة بنت فرح ابو جابر من الساطا ايفاء للذمة المطلوبة منها الى صندوق المصرف الزراعي في السلط وقد تقرر من جانب الرئاسة حالتهم الاحالة الاولى على الطالب الاخير مامور المصرف الزراعي في السلط ببلغ قدره اثني وثلاثون ليرة فلسطيني فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال خمسة عشر يوما على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في المائة الى البديل المقرر مستصحباً التأمينات التقديرية القانونية وعليه صار اعلان الكيفية ٢٤ كانون الثاني ١٩٢٨

اعلان

كان وضع بالزاد العلني للبيع اربعة حصص من عشرة حصص بكامل قطعة الارض السليخ الواقعة باراضي بقعة الحرشا المحدودة شرقا مسيل ١٠٠ النهر شمالا راسم وطريق وارض اولاد حسين الصبح غربا طريق ساطاني الذي يلحف الجبل الفاصل بينها وبين ارض صاحب الملك جنوبا طريق وارض قهوة خاصة صالح باشا البيد واخوانه نزيهر وخلف وعيد اولاد عبد المرح قطيش من السلط ايفاء للذمة المطلوبة منهم الى صندوق المصرف الزراعي في السلط وقد تقرر من جانب الرئاسة حالتهم الاحالة الاولى على الطالب الاخير مامور المصرف الزراعي في السلط ببلغ قدره

ستون ليرة فلسطيني فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة ودلال البلدية محمد ماشطة خلال خمسة عشر يوما على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في المائة الى البديل المقرر مستصحباً التأمينات التقديرية وعليه صار اعلان الكيفية ٢٤ كانون ثاني ١٩٢٨

اعلان من قاضي معان الشرعي

ادعت لدينا المرأة المسلمة فاطمة ابنة محمد البوي بان الرجل المسلم عبد الواحد عبد الصمد كان تزوجها ودخل عليها ثم غاب عنها غيبة متقطعة لمدة سنتين وتركها بلا نفقة ولا نفق ولذلك تطلب التفرق بينهما وقد عين لرواية هذه الدعوى يوم الاثنين الواقع في ٣٠ شعبان ١٣٤٦ حتى اذا لم يحضر المدعي عليه عبد الواحد المذكور ترى الدعوى بحقه ضايبا واعلن ذلك بالجريدة الرسمية بمثابة التبليغ القانوني حسب الاصول ٣٠ رجب ١٣٤٦ و ٢٢ كانون ثاني ١٩٢٨ قاضي معان الشرعي

اعلان صادر من دائرة اجراء مادبا

القرية مادبا الغنات ، الموقع الموشية ، اجنس ارض سليخ ، المساحة دوغم ٣٥ ، القيمة ٧٥٠ م ٣٤ ج ، رقم وتاريخ سند التصرف ٣ كانون ثاني ١٩٢٥ ، الحدود : شرقا ارض المصالحه شمالا ارض محمد ولد سالم الفلاح وغربا بحلة تفصل ارض اولاد مقبل اللابدة ، جنوبا ارض اولاد عيد بما انه تقرر حالة قطعة الارض المين حدودها وموقعها ودنوماتها اعلانه والاحالة الاولى على اسم ادارة المصرف الزراعي بالبديل الاخير البالغ عشرون جنيها معصرا فقد تقرر تمديد مدة الزيادة لمدة خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ نشر هذا الاعلان بالجريدة الرسمية حيث يقبل في المائة على البديل المقرر فمن له رغبة بالضم فليراجع دائرة اجراء عمان ومادبا مستصحباً التأمينات القانونية تحريراً في ٢ شباط ١٩٢٨

اعلان صادر من دائرة اجراء مادبا

١١٥٠٠ قرش ، دوغم ١١٥ ، جنس ترلا ، نوع ارض ميري ، موقع ابو ريمه ، قرية عشيرة الغنات ، دفتر شهر مارت ٣٣٤ ، رقم ٤٤ ، حدود : شرقا طريق شمالا عواد المحاولة غربا سالم مفلح ، اسم المتصرف عبد الوالي بن مصطفى ومحمد واحمد اولاد عبد الحزاز ١٠٠٠٠ قرش ، دوغم ١٠٠ ، جنس ترلا ، نوع ارض ميري ، موقع اللب ، قرية عشيرة الغنات ، دفتر شهر مارت ٣٣٤ ، رقم ٤٥ ، حدود شرقا علي السليمان مناوش شمالا الشوايكة غربا علي مفلح جنوبا صفاة وحنو وعويدي وارض طلبة المتصرف عبد الوالي بن مصطفى ومحمد واحمد اولاد عبد الحزاز ٨٥٠٠ قرش ، دوغم ٨٥ ، جنس ترلا ، نوع ارض ميري ، موقع اللب ، قرية بركة التراب

دقتر شهر مارت ١٩٣٤ رقم ٤٧٤ حدود : شرقا ملك سالم شمالا مسيل ماء غربا جابر الخراوين جنوبا طريق التصرف عبد الوالي وجروح اولاد مصطفى العلي ٣٠٠٠٠ قرش المجموع : صار تنزيل حصة الشركاء ١٦٩١٧ الباقي ١٧٠٨٣ بما انه مطروح بالمزاد العلني بيع حصة الكفيل عبد الوالي بن مصطفى من عشيرة الغنات من قطم الاراضي الثلاث السليخ المين حدودها وموقعها اعلاه فمن له رغبة لشراء الحصص المذكورة فليراجع دائرة اجراء السلط ومادبا بطرف ثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية مستصحا معه التأمينات القانونية ودلال البلدية حسن اغا ٣٠ كانون ثاني ١٩٢٨

اعلان

صادر عن نظارة المالية

نعلن في ادناه صورة الشروط التي قررت الحكومة ان تمنح بها التزام صيد السمك في خليج العقبة فمن له رغبة في الالتزام عليه ان يقدم قبل ١٥ اذار سنة ١٩٢٨ الى نظارة المالية ضمن ظرف مختموم شروطا وافق لمصلحة الخزينة من هذه مع بيان المبلغ الذي يتعمد بدفعه عن كل سنة من مدة الالتزام يكتب على احد زوايا الظرف من الخارج (الالتزام صيد السمك)

١ - يمنح الملتزم حق صيد الاسماك في خليج العقبة الواقعة ضمن حدود امانة شرقي الاردن و يسمح له بتصديرها الى اي محل شاء ويستثنى من ذلك من ترخص له الحكومة من نفس اهالي العقبة بصيد الاسماك اللازمة لاكل اهل القصة ولا يسمح لهم بتصديره خارج حدود بلدتهم وتعمد الحكومة ان لا تمنح خلال مدة الالتزام هذا الحق لشخص آخر غير الملتزم

٢ - تكون مدة الالتزام اربع سنوات تبدي من اول نيسان سنة ١٩٢٨ وتنتهي في ٣١ مارت سنة ١٩٣٣ وعلى الملتزم ان يدفع رسما مقطوعا كل سنة بدلا عن الشرطين في المائة التي يجب استيفاءها بموجب النظام الصادر في ١٩ مارت ١٩٢٨

٣ - لا يحق للملتزم ان يستخدم في صيد الاسماك عمالا من غير اهالي العقبة ويستثنى من ذلك ستة اشخاص فنيين فقط يمكنهم من الخارج

٤ - اذا اعتصب العمال الذين يستخدمون من اهالي العقبة عن العمل ولم يمكن حل الخلاف الذي يقع بينهم وبين الملتزم من قبل لجنة تحكيم تعيينها الحكومة وكان ذلك بسبب رفض العمال قرار التحكيم يحق بعدئذ للملتزم ان يجلب عمالا من الخارج

٥ - اذا لم يتأخر الملتزم بصيد الاسماك خلال ثلاثة اشهر اعتبارا من اول نيسان ١٩٢٨

بدون عذر مشروع او ترك العمل خلال مدة الالتزام مدة ستة اشهر متوالية بدون عذر مشروع فللحكومة الحق في فسخ هذا الالتزام بدون ان تكون مكافئة بمراجعة الحاكم

٦ - يتعمد الملتزم بان يبيع رطل السمك وزن (١٠٠) درهم بسعر لا يتجاوز ٢٠ في لواء معان و ٢٥ في لوائي البلقاء والمكره و ٣٠ قرشا في لواء عجلون واذا خالف هذا العهد فللحكومة الحق في فسخ هذا الالتزام

٧ - يحق للملتزم ان يصدر ما يزيد عن حاجة سكان امانة شرقي الاردن من الاسماك الى خارجها واذا اختلف في مبالغ هذه الحاجة يحل الاختلاف بطريق التحكيم

٨ - اذا تاخر الملتزم عن دفع اي قسط من الاقساط في ميعاده فيحق للحكومة عندئذ ان تفسخ هذا الالتزام او ان تاخذ عن المبلغ المستحق فائدة باعتبار ٩ في المائة عن الايام التي تاخر فيها عن الدفع وان تحصل القسط مع الفائده بموجب قانون تحصيل الاموال الاميرية

اعلان

قد سجلت بنظارة المدلية في هذا اليوم العشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٨ بمقتضى قانون الشركات لسنة ١٩٢٧ الشركة المذكورة ادناه

اسم الشركة التجاري: شركة شل الفلسطينية

اسماء وغاوين مديرين الشركة : سيرو ١٠ دانزدنج - كنخ هول تور فولك انكلترا

والنييل ر - ه - صوثيل - كرستور هوس باركلن لندن - سير - و - كوهين - كاين وود
توهاي كنت لندن - المحترم - س دينهام - لايت اوك انكافستون اسكس - المحترم -
اجنيوجرانج سكر هولت كنت

اسماء الوكلاء المفوضين بتولي شؤن الشركة في شرقي الاردن: ان السادة شكري ديب
واسماعيل بليسي التاجران بهان هما وكيلتا الشركة في شرقي الاردن ومفوضان ان يقبلتا بالنيابة عن
الشركة تبليغ كافة الاعلانات القضائية واية اعلانات اخرى يطلب تبليغها الى الذمكة

خلاصة حكم صادر من محكمة جناية الكرك

بنتيجة المحاكمة الجارية بمحكمة جناية الكرك بمادة سلب المدعي حمزة بن عبد الرحمن من اهالي مكة من قبل المتهمين احمد بن محمد الطراونة الموقوف من تاريخ ١٣ تشرين ثاني ١٩٢٧ والفراري محمد بن علي الطراونة واخذ امواله بالطريق العام بالجبر ثبت ما اسند الى المتهمين الرقومين من ادعاء المدعي وشهادات الشهود وقرار اقدم محمد بن علي حتى الان لذلك نقرر بالاجماع تجريمها بالجناية المذكورة ولكون حركتهما تنطبق على المادة ٢١٩ من قانون الجزاء نقرر بالصورة ذاتها وضع كل واحد من المجرمان احمد بن محمد الطراونة ومحمد بن علي الطراونة بالاشتغال الشاقة مدة خمس سنوات واسقاط الفراري محمد بن علي من الحقوق المدنية وحجز امواله واملاكه وادارتها بمعرفة الحكومة وتضمن كل واحد منها جنيتها فلسطينيا نفقات المحاكمة محمد بن علي لاحدهما احمد اعتبارا من تاريخ توقيفه المصادف ١٣ تشرين ثاني ١٩٢٧ و ١٩ جمادي الاولى ١٣٤٦ حكما وجاهيا بحق المجرم احمد قابلا للاستئناف وغيايا للاعتراض والاستئناف صدر في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٨ وفهم علنا حسب الاصول وقد اجريت المراسم المدرجة بالمادة ٣٠٥ من اصول المحاكمات الجزائية قرار امهال صادر من محكمة بداية عمان الجنائية

لما لم يقبض على ظاهر بن شامان وسليمان راعي الخديعة وتومان بن احمد البريص ونعمان الشامان جميعهم من عرب خضر المتهمون بالقتل والسلب فقد منحوا من جانب رئاسة محكمة عمان مجددا عشرة ايام اعتبارا من تاريخ هذا الاعلان ليسلموا انفسهم الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضروا الى المحكمة خلال هذه المدة فيعدوا غير ملبي القانون ويستطوا من الحقوق المدنية وتقام عليهم الدعوى ولا يكون لهم حق بالادعاء وتعجز اموالهم على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليهم وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظيم هذا القرار عملا بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول ١٨-١-١٩٢٨

مذكرة دعوة من محكمة الحقوق الصلحية بعمان

اسم المدعي عليه وشهرته ومحل اقامته جواني فلسكيني التلياني الملقب بابي حنا متعهد بناء المجهول محل لاقامة
يقضي حضورك لمحكمة حقوق صلح عمان يوم الاربعاء الواقع في ٢٩ شباط سنة ١٩٢٨ الساعة ٣٠ - ٩ زواله للنظر في الدعوى التي اقامها عليك المحامي فايز افندي نقولا بطلب مبلغ ١١٨٢ غرش مصري فاذا لم تحضر ولم ترسل وكبلا عنك تجري محاكمتك غابا
٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٢٧

(بلاغ رسمي من مصلحة الصحة العامة حول داء الجدري)

قد امتد داء الجدري الى درعا فيجب على اطباء الحكومة الاهتمام الكلي باجراء عمليات التطعيم ضد الجدري لكل من الاهالي ممن لم يتطعموا ضد هذا الداء خلال الخمس سنوات الاخيرة يداوم طبيب عمان على اجراء التطعيم ضد هذا الداء لجميع القادمين من سوريا وسوى الحائزين على شهادات التطعيم ويرافق انتطار من عمان الى درعا مأمورا صعبا وعلى طبيب اردن ان يداوم على انتطعيم هذا لجميع القادمين من سوريا وبين مأمورا موقتا لهذه الغاية في مجرى الرمتا تعطى تذكرة السفر انودج صحة رقم ٤٠ لجميع القادمين من سوريا وتنظم الاوضاع حسب التعليمات السابقة وتجري مراقبة هؤلاء القادمين طول مدة الحضارة المختصة بداء الجدري (١٤ يوما) وبجالة الاشياء كارتفاع بدرجة الحرارة او ظهور الطفح الخاص بالجدري يحجز المريض وتتخذ الاجراءات بموجب التعليمات التي وضعتها هذه الدائرة ٢٨-١-١٩٢٨

نقار ير مصلحة الصحة العامة عن الامراض الوبائية

في شرقي الاردن

عن الاسبوع المنتهي في ٢٨-١-١٩٢٨

المكان الطاعون الحصى الصفراوية الكوليرا الجدري
التيفوس التهاب الدماغ الشوكي الحصى الراجعة تاريخ التبليغ
لا شيء

نقار ير مصلحة الصحة العامة عن الامراض الوبائية

في شرقي الاردن

عن الاسبوع المنتهي في ٢-٢-١٩٢٨

المكان الطاعون الحصى الصفراوية الكوليرا الجدري
التيفوس التهاب الدماغ الشوكي الحصى الراجعة تاريخ التبليغ
لا شيء

جدول الامراض السارية الشهري = عن شهر كانون الاول سنة ١٩٢٧
عمان اربد جرش مجلون السلط مادبا الكرك الطفيلة معان العقبة المجموع

المرض	اصابات	وفيات
(دفتريا)	١	١
ديزنتاري	١٤	٣
تيفوئيد	٢	٢
بارا تيفوئيد	١	١
ابو كعب	٥	٣
انفلونزا	٤	١
ذات الرئة	٢	١
بنت الجراء	١	١
داء المفاصل الحاد	١	١
حصبة	٢	٢
جدري مائي	١	١

مدير الصحة

علا

بموجب الفقرة السادسة من الانظمة الصادرة بمقتضى قانون جوازات السفر المنشورة في العدد ١٦٦ من الجريدة الرسمية بتاريخ ١٥ ايلول ١٩٢٧
ان الرسوم التي يجب استيفاؤها عن التأشيرات الاضطراري هي كما يلي:

البلد	نوع التأشير	الرسم
مل	ل ف	
الافغان	اعتيادي	٦٠٠
"	للمرور	٥٠
بوليفيا	اعتيادي	١٧٥
"	للمرور	٤٨٥
البرازيل	النوعان	٥٠
بلغاريا	"	٩٧٥
شيلي	"	٩٠٠
كولومبيا	"	٣٥٠
كوستاريكا	اعتيادي	٦٥٠
"	للمرور	٥٠
المانيا	اعتيادي	٩٥٠
"	للمرور	١٠٠
"	سفرة واحدة	٧٥٠
النمسا	اعتيادي	٩٠٠
"	للمرور	٤٥٠
بيرو	النوعان	٩٧٥
بولاندا	اعتيادي	٨٠٠
"	للمرور	١٠٠
البرتغال	النوعان	٩٧٥
رومانيا	"	٥٠٠